

حلف | تركيا بين الشرق والغرب: أسئلة الاستدارة

تبدو تركيا غير مستقرة في تموضعها الدولي الحالي، وكأنها في محاكاة لجغرافيتها الواقعة بين الشرق الغرب. تميل يوما إلى روسيا غير عابئة باغضاب الغرب في الولايات المتحدة واوروبا و«الناتو»، من ثم تعود في آخر سريعا لتظهر على سابق عهدها من العلاقات الاستراتيجية بواشنطن. ولئن كان موقف انقرة يبدو في تناقض جلي راهنا،

إرث شراكة الحرب الباردة لا يكفي

تركيا وأميركا: الصديقان اللدودان

ملاّك حمود

في ورقة بحثية نُشرت في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي في «مجلس العلاقات الخارجية»، بعنوان «لا صديقة ولا عدوة: مستقبل العلاقات الأميركية - التركية»، يفتد الكاتب ستيفن كوك مسار العلاقات المتأرجحة بين البلدين، ويخلص إلى أن العلاقات الاستراتيجية بين واشنطن وانقرة انتهت، وأن الأخيرة لم تعد شريكة للولايات المتحدة، وباتت تعمل على تنويع شراكاتها الدولية بما يخدم مصالحها الظرفية. وخلافاً لسنوات خلت، لم يعد الطرفان يتقاسمان، راهناً، التهديدات أو المصالح المشتركة التي تربط أحدهما بالآخر؛ ذلك أن السياسات المتباينة أتت إلى توسيع

بالغ صنّاع السياسة في واشنطن وخارجها في تقدير قدرات أنقرة

تعمل تركيا على تنويع شراكاتها الدولية بما يخدم مصالحها الظرفية

هوية بينهما، ومنها التوغّل التركي في الشمال السوري، وحصول أنقرة على منظومة الدفاع الجوي الروسية «إس 400»، أما من الجهة التركية، فتظل قائمة المخالم، منها: الرسوم الجمركية التي فرضتها واشنطن على الصلب والألومنيوم التركيّين جنباً إلى جنب العقوبات على وزيرَي الداخلية والعدل بعد انهيار اتفاق في شأن إطلاق القس أندرو برونسون في صيف عام 2018 (أطلق سراحه في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 بعدما أُسقطت عنه تهمة «الجاوسبية»)، التضييق العسكري الأمريكي مع «وحدات حماية الشعب الكردية»، رفض الولايات المتحدة تسليم تركيا الداعية فتح لله غولن الذي تحمي أنقرة بالائتماء عليه (وعلى واشنطن وعلى محاولة الانقلاب الفاشلة في صيف 2016، انطلاقاً من هذه المحطات، يتصمخ كوك المسؤولين الأميركيين بالتمسك على «إدارة التغيير في العلاقات الأميركية -التركية»، باتخاذ الخطوات الآتية:

1- إدراك واقع أن الولايات المتحدة وتركيا انفصلتا عن حليفتيْن متناقضتيْن إلى خصمين، ولمضئَي قديماً، تحتاج واشنطن إلى تعديل توقعاتها، وتطوير خيارات أخرى.

2- تطوير بدائل لقاعدة «أنجريك» الجوية، لأن الاحتياجات السياسية الداخلية لأردوغان تُوجّه سياسة تركيا الخارجية... كذلك إن استخدام



أدت السياسات المتباينة إلى توسيع الهوة بين واشنطن وانقرة (أرشيف)

كينيدي في نيسان/ أبريل 1963 تعطيل الصواريخ النووية متوسطة المدى من طراز «جوبيتر»، ومن دون الرجوع إلى أنقرة، في مقابل سحب السوفيات صواريخهم النووية من كوبا، الأمر الذي أثار استياء الأتراك، لكونه وضع بلادهم في الخطق ذاته مع كوبا التي تعالف معها السوفيات بالمنطق ذاته؛ الرسالة التي وجهها الرئيس ليندون جونسون، إلى رئيس الوزراء التركي عصمت إينونو، وحذّر فيها تركيا من «التدخل» في قبرص («احتلالها»، وصولاً إلى «احتلال» قبرص في عام 1974، وردّ واشنطن بحظر توريد الأسلحة إلى أنقرة، فضلاً عن المساعدة العسكرية التي وفرتها الولايات المتحدة لليونان للتحقق من طموحات تركيا في بحر إيجه، والمفاوضات الدبلوماسية المتقطعة حول الاعتراف بإلادة الجماعة لمنذ الخمسينيات، تعامل الرؤساء

في التسعينيات، اعتقد المسؤولون والمحللون الأميركيون أن تركيا في وضع فريد يسمح لها بتوجيه التنمية الاقتصادية و«إرساء الديمقراطية» في دول آسيا الوسطى المستقلّة حديثاً. خلال تلك الفترة أيضاً، أدت العلاقات الأمنية السريعة التطوّر بينها وبين إسرائيل إلى ظهور فكرة مفادها أن الأميركيين والإسرائيليين والأتراك سيكوّنون شركاء في أمن منطقة شرقي المتوسط واستقرارها، فضلاً عن أن انقرة يمكن أن تكون مُيسراً للسلام الإقليمي، وبعد مدة قصيرة من تولي كوندوليزا رايس منصب «الخارجية»، بداية عام 2005، توجّهت إلى تركيا، حيث أعلنت أن واشنطن وانقرة تتمتعان «بعلاقة استراتيجية مهمة للغاية» قائمة على المصالح المشتركة، و«المنظرة المشتركة للمستقبل»، و«القيم المشتركة»، إبان ذلك، بدأت أجندة «الحرية» التي أطلقها جورج دبليو بوش، ومفهوم أن تكون تركيا «نموذجاً» لمجتمع إسلامي «متحرر ومتحضر»، تظهر في المناقشات والتحليلات السياسية داخل الولايات المتحدة، بحث إدارة باراك أوباما على هذه الفكرة، خصوصاً بعد انتفاضات «الربيع العربي»، وعلى رغم تحمّس مجتمع السياسة الأميركي لها، اثّخت تركيا عجزها عن التأثير في دول آسيا الوسطى، أو توفير القيادة في المنطقة، إلى جانب أنها لم تستهّل «السلام»، سقطت فكرة «النموذج» حين بالغ صنّاع السياسة في واشنطن وخارجها في تقدير قدرات أنقرة، وقُلّلتوا من شأن الموروثات التاريخية للهيمنة العثمانية على المجتمعات المذكورة. في ورقة تفصيلية أخرى نُشرت في «خدمات أبحاث الكونغرس»، التابع للكونغرس الأمريكي، أشار إلى أن البلدين يشتركان فعلاً في بعض المصالح الحيوية، غير أن تنسّق أولوياتهما كان صعباً في السنوات الأخيرة. لكن تركيا تُفني على علاقات أمنية واقتصادية ومؤسستية أساسية مع الدول الغربية، كما يتضح من بعض الأصول العسكرية الأميركية الرئيسية المتكررة في هذا البلد، فضلاً عن علاقاتها التجارية القوية مع كوبا، و«الحلف الأمريكي - التركي القديم» الذي غالباً ما يُشار إليها على أنها حليف استراتيجي، ومع ذلك، فإن الحلف الأمريكي - التركي القديم لا يعني بأي حال استمرار الشراكة بين الحلفين، لكون العالم تغيّر إلى حدّ كبير منذ انتهاء الحرب الباردة، وسادت المحولات في السياسة العالمية والأميركية والتركية، على مدار العقود الثلاثة الماضية، تتطلب إعادة تقييم العلاقة بين البلدين.

الإعلان عن الاتفاق الأميركي - التركي على إقامة منطقة أمنة شمال شرق سوريا، وما سيرتّب عليه من تعاون بين الطرفين، لم يضعف حتى الآن اقتناعاً سائداً بأنهما لن يجعنا في رابّ الصدق الواسع بينهما. «صوت أميركا»، مثلاً، رأت، في تعليق بعنوان واضح: «هل يمكن الوثوق بتركيّا كشريك في الناتو؟» بعد الاتفاق، أن «علاقات أردوغان التي تزداد حرارة مع روسيا، وشراهه منها نظام دفاع جوي متطوراً، واعتماده في سوريا استراتيجيات تتناقض مع تلك التي يتبناها شركاؤه في الناتو، ودعمه للإسلاميين، توهم جميعها صلات تركيا بالغرب إلى حدّ الوصول إلى القطيعة. وقد عبّر مسؤولون في البنتاغون عن استيائهم من مؤشرات تقاربه مع إيران... ليس هناك آلية متعارف عليها لطرد دولة عضو في حلف الناتو. رغم ذلك، فإن التساؤلات تتكاثر بين صنّاع القرار في واشنطن والعواصم الأوروبية حول مستقبل تركيا فيه. وعما إذا كان الوقت قد حان لكي تغادره أو ليتمّ تعليق عضويتها فيه».

شكلت صفقة منظومة «400 S» بين تركيا وروسيا نقلة نوعية في مسار تطور العلاقات، لأنها أتت تدشيناً لتعاون عسكري يضاف إلى ذلك السياسي والاقتصادي الذي نما بشكل ملحوظ في السنوات الماضية. غالبية التحليلات الغربية ردّت الاستدارة التركية نحو روسيا والصين، أو على الأقل الرغبة في تنويع الشراكات الدولية بعد عقود من التحالف الحضري مع الولايات المتحدة، إلى خلفية أردوغان العقائدية، وأجندته السياسية الغلغلية الناتجة عنها في الداخل والخارج. وفي مقدمتها تحويل النظام السياسي في تركيا من «ديمقراطي» إلى «سلطوي»، يصعب سبب التباعد بين تركيا والغرب، على ضوء مثل هذه التحليلات، والخلاف على «القيم» لا على المصالح الوطنية وعلى سياسات قد تناسب الغرب غير أنها تهدد استقرار تركيا ووحدتها. للأنزياج الاستراتيجي التركي، الذي يتمثل إلى الآن في الخروج من الشراكة الحصرية والاتّجاه إلى تعدد الشراكات، دوافع عميقة، بنوية وظرفية، متصلة «بخيبة» كبرى من الغرب وتخوف جدي من سياساته حيال المنطقة، وإدراك لتحولات العالم وصعود روسيا والصين، وانفتاح على «عروضهم السخية».

نهاية «الحلم الغربي»

لم يخَيّب الغرب آمال قطاع وازن من النخب التركية وحدها، بعدم إتاحتها الفرصة أمام تركيا للانضمام إليه عبر الاتّحاق بأوروبا، أو في الحدّ الأدنى بعدم التعامل معها بقدر أكبر من الشدية، هو خَيّب أيضاً آمال قطاعات لا تقلّ اتساعاً في روسيا والصين، وبدرجة أقل في إيران. نتيجة رفضه الارتقاء بعلاقاته مع هذه البلدان إلى مستوى الندوية، وإذا كان «الحلم الأوروبي» من هذه السلطة الروسية، منذ وصول القيصّر بطرس الأكبر إلى السلطة حتى مرحلة متقدمة من عهد الرئيس فلاديمير بوتين، فإن هذا الحلم في تركيا بدأ مع مصطفى كمال أتاتورك وانتهى مع رجب طيب أردوغان. لم تسمح النجاحات الاقتصادية والنموّ السريع، كما يتضح من بعض المعدلات النمو المرتفعة التي تحققت في تركيا في ظلّ حكم «العائلة والتنمية»، ولا البراغيمانيّة الشديدة التي ميزت سياسته الداخلية والخارجية حتى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي دفعت بول وولفويتز إلى اعتبار تركيا نموذجاً للعالم الإسلامي، بفتح أبواب «الثاني الأوروبي» أمامها، لا يمكن الفصل بين الأطروحات التي راجحت في أنقرة عن «العمق الاستراتيجي». عنوان كتاب أحمد داوود أربوّل الذي صدر عام 2010، وعن تركيا باعتبارها قلب أوراسيا وبدبابات الاستدارة نحو الشرق، وبين شعور العميق بالخيبة من أوروبا.

لكن أول تحول خطّر تم عام 2013، عندما باشرت الولايات المتحدة تسليح «قوات الدفاع الشعبي» الكردية، المُشكّلة أساساً من مقاتلين من «حزب العمال الكردستاني»، لقتال «داعش»، تطوّر هذا الدعم الأميركي كميّاً ونوعياً، وتحولت بكثير من مجرد صفقة إس 400،



فإن التعقيد يزداد عند التكهن بالخيارات المستقبلية للدولة ذات الثقل الإقليمي. في هذا الحلف الذي يحاول تقديم سيناريوات محتملة للإجابة عن السؤال التركي، تعرض «الأخبار» أبرز التفاعلات في السياسة الخارجية لانقرة باتجاه القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً، والتي من شأنها التأثير على أي إعادة تموضع أو انزياح أو استدارة استراتيجيـة

من «الانضباط الأطلسي» إلى تعدد الشراكات

وليد شرارة

«قوات سوريا الديمقراطية» المسيطرة على منطقة شمالي شرق الغرات في سوريا، إلى الحليف الأكثر موثوقية بالنسبة إلى القوات الأميركية. اعتبر القسم الأعظم من النخب السياسية والعسكرية التركية، لا أردوغان وحزب «العائلة والتنمية» وحدهما، هذه الشراكة بمثابة تهديد مباشر للوحدة الترابية للبلاد. فإنتشاء قاعدة خلفية لحزب العمال الكردستاني» في الشمال السوري اعتُبر مقدمة لتأجيج الصراع المنخفض التوتر بينه وبين الدولة التركية داخل أراضيها، مع ما سيرتّب عليه من انعكاسات على استقرارها السياسي والاقتصادي. شجّعت فكرة وجود تهديد للمصالح الحيوية للدولة التركية على تقارب غير مالوف بين التيار القومي العلماني في الدولة المعادي تقليدياً للإسلاميين، والذي حاول بعض رموزه المشاركة في محاولة انقلابية لإطاحة أردوغان في إطار ما عرف بـ«فضية أرغينيكون» في العقد الأول من القرن الحالي، وحزبي «العائلة والتنمية» و«الحركة القومية». وكان لقوميّي الدولة، الذين تطلق عليهم تسمية «التيار الأوراسي» دور مهمّ في الدفع إلى التقارب مع روسيا والصين لمواجهة المخططات الأميركية والغربية.

ثاني تحول خطّر وقع عام 2016 عندما حاولت مجموعة من الضباط، وهي إمامشاد، على أصحاب «اليول الأطلسية»، الانقلاب على حكومة «العائلة والتنمية»، وجرى كشف العلاقات بينها في تطور دائم، وقد وصل حجم التبادل التجاري إلى 25.5 مليار دولار خلال عام 2018، محققاً زيادة بنسبة 16% مقارنة بالعام الذي قبله. أما بالنسبة إلى خط غاز السيل التركي، أحد أهم المشاريع القائمة بين البلدين، فإن أعمال الإنشاء فيه شارفت على الانتهاء، ليمت خلال العام المقبل البدء بضخ الغاز عبره مباشرة إلى تركيا.. لكن الوزير الروسي أشار في تصريحه إلى نقطة أخرى عالية الأهمية، وهي استعداد بلاده للتعاون مع تركيا في التنقيب عن مصادر الطاقة التقليدية في المياه الإقليمية شرق المتوسط، على الرغم من معارضة قبرص واليونان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومصر وإسرائيل لأعمال التنقيب التركية. الاستقطاب الذي تثيره عمليات التنقيب مؤثر إضافي على الانزياحات الاستراتيجية الواقعة في شرق المتوسط. الروابط التاريخية والثقافية

شكلت صفقة منظومة «400 S» بين تركيا وروسيا نقلة نوعية في مسار تطور العلاقات

الدينية بين اليونان وروسيا، لم تخلّ دين أنزياج الأولى إلى صف الولايات المتحدة، ما أدى إلى المزيد من التقارب بين تركيا والثانية. ديميتار بيشيف، الباحث في الشؤون الاستراتيجية، رأى في مقال في «فورين بوليسي» أن الشراكة العسكرية والاستراتيجية بين الولايات المتحدة واليونان تمت بالتوازي مع التدهور المستمر في العلاقات التركية - الأميركية، وأن الولايات المتحدة ترمي بوزنها لدعم التحالف الناشئ في المتوسط بين اليونان وقبرص وإسرائيل في مواجهة تركيا.

الشراكة الأخرى التي تنمو بإطراد هي تلك التي تجمع بين تركيا والصين. لتوصيف هذه الشراكة، قال الرئيس التركي، في مقال خصّ به صحيفة «غلوبال تايمز» الرسمية الصينية في الأول من تموز الماضي، قبل زيارته إلى بكين في اليوم التالي، بعنوان «تركيا والصين لديهما رؤية مشتركة للمستقبل»، إن «التعاون الممتد عبر القرون بين أمتيْنا يتعزز بقوة بفضل مبادرة (حزام واحد طريق واحد) تحت قيادة شي جين بينغ، رئيس الصين وصديقي العزيز. وفي الحقيقة، كنا من أولى الدول التي تبنّت هذه المبادرة منذ عام 2013، ونحن سعداء بأننا بدأنا أحد أعظم مشاريع التنمية في القرن الواحد والعشرين، وتضمّن أكثر من 100 بلد ومنظمة دولية انسجاماً مع رؤية الرئيس شي».

تركيا والصين هما من بين البلدان التي تسعى إلى جسر الهوة التي تفصل بينها وبين مستويات تطور البلدان الغربية في القرن الواحد والعشرين. بكلام آخر، فإن الحلم الصيني هو رؤية الصين تحتل المكانة التي تستحق على النطاق الدولي، شاماً كما أن الحلم التركي هو رؤية أمتنا بدورها تحتل المكانة التي تستحق». وبلا ريب، فإن لتطور هذه الشراكة في ظلّ تصاعد المواجهة بين الصين والولايات المتحدة نيمات على العلاقات التركية - الأميركية. لكن أردوغان، الذي لم يتراجع عن شراء منظومة «S 400»، على رغم التهديدات الأميركية، لن يثنيه تهويل واشنطن بعظائم الأمور إن استمر في نهج الحالي، نتيجة لإدراكه التغييرات التي طرأت على موازين القوى الدولية بسبب تراجع هيمنة الولايات المتحدة وبروز أقطاب آخرين، وأن بناء شراكات دولية متعددة أصبح متاحاً أمام تركيا وغيرها من بلدان الجنوب.